بتاريخ 26 جمادى الثانى 1445
الاوامر

الجلسة 50

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

أقوى هجمةٍ تجاه مقالةِ السيّد الخوئيّ

عقيبَ الاعتراضات التي أوردناها على فكرةِ السيّد الخوئيّ حول الوضع و الإنشاء، سنُحاجِجُ مقالتَه ـ اليوم ـ حولَ الكلام النفسيّ أيضاً فإنّ السيّدَ قد أعلنَ بأنّ الكلامَ النفسيَّ منعدمُ الواقعِ تماماً ـ لا وفقَ اتّجاه المشهور في الوضع و الإنشاء و لا وفقَ نهجِ التعهُّد و الالتزام ـ إذ قد رَكنَ كلامُ الأشعريّ على رُكنين: إنّ الكلامَ النفسيَّ 1.صفةٌ قائمةٌ بالنفس 2و قديمةٌ تلازمُ الذاتَ الإلهيَّ، بينَما وفقاً للمشهور و لمسلك التعهّد يُعدُّ الإنشاءُ أمراً مُستحدَثاً لأنّ الإنشاءَ إما هو إيجاد المعنى باللفظ و إما إبراز الاعتبار النفسانيّ، وكلاهما مُستجِدّان.[1]

ونَطمِسُ على مقالةِ السيّد الخوئيّ بأنَّ الأشعريَّ لا يَعتقدُ أنَّ هذا الإنشاءَ المُتلَفَّظَ بالفمّ هو الكلامُ النفسيُّ فلا يَتحدّدُ تفكيرُه بحدّ اللفظِ الظاهريّ بل يَهدفُ الأشعريُّ كي يُثَبّتَ عنصراً باطنيّاً ـ الطلب ـ في النفس بحيث يَدلُّنا الإنشاءُ الظاهريُّ على ذاك العنصرِ المكنونِ ثمّ سَمَّاه بالكلامِ النفسيّ، فبالتالي إنّ الأشعريَّ يَودُّ تسجيلَ عنصرٍ مستورٍ يَفُوقُ الألفاظَ الظاهريّةَ، وقد قصصنا بياناتِ الأشاعرةِ تماماً، فلاحِظها، بينَما قد زلّت ذهنيّةُ السيّدِ الخوئيّ في هذه النكتةِ الطريفةِ، فحمَلَ مقولةَ الأشاعرةِ حول الإنشاءِ و الإخبار على ظاهرِ الألفاظ البارزةِ أو الموجدَةِ، بينَما لم تَستَهدِف الأشاعرةُ ذلك أساساً، لكي يُهاجِمَهُمُ السيّدُ باعتراضِه.

نظرةٌ خاطفةٌ على الكلام النفسيّ مُجدَّداً

حتى الآن قد نَقَّحنا مَغزى الكلام النفسيّ بأنّه عنصرٌ غيبيٌّ في الضمائر ـ غيرُ العلم والإرادة القلبيَّةِ ـ يَفوقُ الإخبارات و الإنشاءات الظاهريَّةَ، فإنّ المُخبِرَ فترةَ الإخبارَ يُقرُّ في نفسه ـ بدايةً ـ بثبوت النسبة الحكميّة بين الموضوع و المحمول ويُذعِنُ بها[2] ثم يُدلّلُ عليها بالكلام اللفظيّ ـ ـ لا أنّه يُنبأُ عن علمه إذ قد صرح الأشعريُّ بأنّ الكلامَ النفسيَّ يُغايرُ العلمَ تماماً.

و أما في الإنشائيّات فإنّ الكلام النفسيَّ يُغايرُ الإرادةَ القلبيّةَ إذ المُنشأَ يَتظاهرُ بالكلام اللفظيّ عن طلبه المكتومِ في جوفه ـ وفقاً لكافةِ المسالك المذكورةِ في الوضع و الإنشاء ـ فهذا الأمرُ المُخبَّأُ هو نفس الكلام النفسيّ، بل وفقاً لمنهجةِ الشيخ الحائريّ سيَتأصَّلُ الكلامُ النفسيُّ لأنّه قد أثبتَ أن الألفاظَ حاكيةٌ عن الحقائق في النفس، فهو يُقرُّ بأنّ الضميرَ الداخليَّ يَستَبطِنُ عنصراً مكنوناً، إذن فلا يُعدّ الكلامُ النفسيُّ خيالاً بحتاً كما زعمه السيد الخوئيُّ بل الكلام النفسيّ قابل للافتراض ثبوتاً وفقاً لبرهانِ المحقّق الاصفهانيّ، بينما السيّدُ الخوئيّ قد زعمَ أنّ مُرادَ الأشاعرة هو الإنشاءُ اللفظيُّ ثم اعترض عليهم بأنّ الكلامَ النفسيَّ منعدمُ الواقعِ وفقاً لمسلك المشهور و غيرهم.

وفي هذا الحقل، نِعمَ ما صنَعَه المحقّقُ الاصفهانيّ حيث قد أثبتَ معقوليّةَ الكلامِ النفسيّ ثبوتاً، ولكنّ المُستَغرَبَ أنّه يُهدِم هذا المبنى في مقام الإثباتِ فلم يُبرهِن على سَخافةِ الكلام النفسيّ.

دراسةُ أدلةِ الأشاعرةِ تجاه الكلام النفسيّ

وقد حان الأوانُ لاستعراضِ أدلةِ الأشاعرةِ على الكلام النفسيّ فإنّهم قد استدلّوا:

1. بالآيةِ التالية: أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نُهُواْ عَنِ ٱلنَّجۡوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ وَ يَتَنَٰجَوۡنَ بِٱلۡإِثۡمِ وَ ٱلۡعُدۡوَٰنِ وَ مَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَ إِذَا جَآءُوكَ حَيَّوۡكَ بِمَا لَمۡ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ وَ يَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡ لَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ حَسۡبُهُمۡ جَهَنَّمُ يَصۡلَوۡنَهَا فَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ[3] فإنّ قول النفس هو نفس الكلام النفسيّ.

ونُجيبُ بأنَّ ظاهرَ فقرةِ: ويقولون في أنفسِهم، أي يتحدّثونَ ما بين أنفسِهم فيُناجُونَ في أسماعِ أعوانِهم بهذه العبارات، نظير ظهور الآيةِ التالية: فسلِّموا على أنفسِكم تَحيّةً من عند الله. أي على إخوانِكم المؤمنين حين الاجتماع، فلم تدلّ على الكلام النفسيّ.

2. بشعر الأغترّ: إنَّ الكلامَ لفي الفؤاد و إنما جُعل اللسانُ على الفؤاد دليلاً. فإنّ ما في الفؤاد هو الكلام النفسيّ المدلول عليه بالدليل اللفظيّ.

و نُجيبُ بأنّ الذي يتوفّرُ في الفؤاد هي صفةُ العلم بحيث يَتبرّزُ العلم باللسانِ فهذا هو هدفُ الشارع ولهذا لم يُسجّلِ الشعرُ أن ما وراءَ العلم يوجَدُ عنصرٌ آخر.

لو قلتَ: إنّ فقرةَ "جُعل اللسانُ على الفؤاد دليلاً" قد طابَقَت الكلامَ النفسيَّ مع قطع النظر عن العلم و النسبة الحكمية و الإرادة، فإنّ إطلاقَ ما في الفؤاد يدلّ على وجود عنصرٍ يَفوقُ الكلام اللفظيَّ و العلمَ و الإرادة الباطنيةَ.

لأجبناك بأنَّ صناعةَ الشعرِ عاجزةٌ عن تسجيل دعوى عقليّ كهذا، فإنّ أقصى دلالتِها هو أنّ ما في الفؤاد هو العلم أو الصورة الذهنية لا الكلامُ النفسيُّ الذي يُعدّ صفةً قديمةً في النفس، فاللفظ يدل على علم المرء فحسب.

3. بالآيةِ التالية: وإن تَجهر بالقول فإنّه يَعلمُ السرَّ و أخفى. فإنّ السرَّ هو الكلام النفسيّ الذي قد أخفته النفس في جوفها ثمَّ يُعلنُ بالألفاظ.

ولكنّه استدلالٌ مشوبٌ أيضاً إذ لا يَنحصر السرُّ الباطنيُّ على الكلام النفسيّ بل اللهَ يَعلم ما في الصدورِ من العلم و الإرادة و شتّى النّوايا و... فالآيةُ لا تدلّ على أنّ ما وراءَ العلم و الإرادة وغيرهما يوجَدُ عنصرٌ ـوهي النسبة الحكميّةـ إذن ليس كلُّ سرٍّ في النفسِ ليس من نمطِ الكلام النفسيّ.

4. لقد استعرض السيد الخمينيّ استدلاليّةً أخرى للأشاعريِ قائلاً:

منها: أنّ الطلب اللفظي قد يتحقّق من غير أن تكونَ الإرادة مبدأً له، كالأوامر الامتحانية و الإعذاريّة، و لابدَّ له من مبدأ، و ليس من الصفات النفسانيّة شيءٌ يَصلَح للمبدئيّةِ له إلّا الطلبُ النفسانيُّ القائمُ بالنفس، فإذا ثبت إمكانه في موردٍ فليكن كذلك في سائر الموارد (ثبوتُ شيءٍ نفسانيّ) بل في مطلق الكلام؛ طلباً كان أو لا.[4]

وقد أوضحَ هذه الاستدلاليّةَ السيّدُ البروجرديُّ قائلاً:

أن الأوامر الامتحانية و الاعتذارية، مثل الأوامر الجدية، في احتياجها إلى وجود منشأ في نفس المتكلم، و حيث لا إرادة في نفس المتكلمـ في تلك الأوامرـ فلا بدّ من وجود صفة أخرى في نفسه لتكون هي المنشأ لأمره، و تسمى هذه الصفة بالطلب النفسيّ. و إذا ثبت أنالمنشأ للأوامر الامتحانية صفة أخرى في نفس المتكلم سوى الإرادة، ثبت أن المنشأ لجميع الأوامر هذه الصفة، لعدم القول بالفصل بين الأوامر الامتحانية و غيرها.[5]

ثمّ قد تَصدَّى المحقق الآخوندُ لِضَربِها قائلاً:

بأن مفهوم الإرادة و مصداق الطلب واحد، فالطلب النفسي هو الإرادة (فلا اثنينيّةَ كي يتولّد الكلام النفسيّ) و قد انقدح بما حققناه ما في استدلال الأشاعرة على المغايرة بالأمر مع عدم الإرادة كما في صورتي الاختبار و الاعتذار من الخلل فإنه كما لا إرادة حقيقة في الصورتين لا طلب كذلك فيهما و الذي يكون فيهما إنما هو الطلب الإنشائي الإيقاعي الذي هو مدلول الصيغة أو المادة و لم يكن بينا و لا مبينا في الاستدلال مغايرته مع الإرادة الإنشائية، و بالجملة الذي يتكفله الدليل ليس إلا الانفكاك بين الإرادة الحقيقية و الطلب المنشإ بالصيغة الكاشف عن مغايرتهما و هو مما لا محيص عن الالتزام به كما عرفت و لكنه لا يضر بدعوى الاتحاد أصلا لمكان هذه المغايرة و الانفكاك بين الطلب الحقيقي و الإنشائي كما لا يخفى.[6]

فبالتالي، يَعتقدُ المحقق الآخوند بأنّا لا نَمتلكُ طلباً حقيقيّاً و إرادةً حقيقةً بل إنّما الذي يَقعُ حقيقةً هو لفظٌ إنشائيٌّ فحسب، قد سُمّيَ بالطلب الإنشائيّ.

وحيث إنّ مقولتَه تَدلُّ على أنّه قد تَبنَّى وجوداً خامساً في الإنشاء وهو الطلب الإنشائيُّ الحقيقيُّ، قد هاجَمَه المحقّقُ الاصفهانيُّ بأنّا لا نَمتلك وجوداً خامساً للإنشاء فإمّا وجودُه خارجيّ أو لفظيّ أو ذهنيّ مفهوميّ أو كتبيٌّ ولا وجودَ آخرَ في عالم الخارج، فبالتالي، قد حَملَ مقالةَ المحققِ الآخوندِ على ذاتيّةِ اللفظِ مع المعنى في التّنزيل ـ ببيانِ البُرهان ـ بحيث يُعدّ الإنشاءُ من نمط الاعتبار، وقد تَقبّلنا هذا الحمل أيضاً.

فبالنهاية، إنّ إجابةَ المحقق الآخوند لا يُقنِعُ الأشعريَّ أبداً إذ المحقق قد تَمشَّى في الإجابة وفقاً لمبناه بأنه لا شيئَ قبلَ الكلام اللفظيّ بينما الأشعريُّ قد سجَّلَ تواجُدَ عنصرٍ مكتومٍ ـ غير العلم و الإرادة ـ ضمن النفوس المتكلّمَةِ.

---

[1] و بعد ذلك نقول ان شيئاً من هذه الأمور ليس من سنخ الكلام النفسيّ عند القائلين به، اما الأول فواضح، إذ الكلام النفسيّ عند القائلين به ليس من سنخ المعنى أولاً على ما سيأتي بيانه. و ليس من سنخ المعنى المفرد ثانياً (بخلاف المعنى اللفظيّ الذي له معنىً) و أما الثاني فلأن الكلام النفسيَّ ـ كما ذكروه ـ صفة قائمة بالنفس كسائر الصفات النفسانيّة، و من الطبيعي ان المعنى ليس كذلك، فانه (المعنى) مع قطع النّظر عن وجوده و تحققه في الذهن ليس قائماً بها، و مع لحاظ وجوده و تحققه فيه و ان كان قائماً بها، إلا أنه بهذا اللحاظ علم، و ليس بكلام نفسي على الفرض، و على ضوء هذا البيان يظهر حال جميع الأمور الباقية، فان الثالث، و الرابع، و الخامس، و السادس، و التاسع من مقولة العلم التصوري، و السابع من مقولة العلم التصديقي، و الثامن من مقولة الإرادة. فالنتيجة ان الكلام النفسيّ بهذا الإطار الخاصّ عند القائلين به غير متصور في موارد الجمل الخبرية، و حينئذٍ فلا يخرج عن مجرد افتراض، و لقلقة اللسان، بلا واقع موضوعي له.

[2] وقد أسلفنا مسبقاً بأن المحقق الرشتيّ قد أجاد في تفسير فكرة الأشاعرة تماماً كما اعترف به المحقق الاصفهانيّ أيضاً.

[3] سورة المجادلة الآية 8

[4] شرح المقاصد 4: 149، شرح المواقف 8: 94.

[5] نهاية الأصول، ص: 94

[6] كفاية الأصول (طبع آل البيت)، ص: 66